المحاضرة الرابعة: الفكر الاقتصادي السابق على الكلاسيك.

أولا: التجاريون (الماركنتيليون)

لقد أدى انهيار النظام الإقطاعي وظهور المماليك القومية، وظهور فكرة الدولة في أوروبا، حيث ظهرت دولة فرنسا على يد لويس الحادي عشر الأول، وبعدها مملكة انجلترا، واسبانيا، حيث ساعدت هذه الوحدات السياسية الجديدة الراغبة في النمو و التوسع على نشوء تيارات فكرية جديدة حيث ظهر اتجاها فلسفيا يمثل الفكر السياسي لهذه الدول و على رأسها كتاب ميكيافيلي، حيث أصبح الهدف الأساسي والأول لهذه الدول البحث عن الثراء و تدعيم قوتها المالية مهما كانت الطرق و الأسباب، كما بدأت في هذه الأثناء ظهور الاكتشافات الجغرافية، مثل اكتشاف القارة الأمريكية، واكتشاف طريقة الرجاء الصالح.

وفي ظل هذه الظروف الجديدة تحركت مطامع نحو العالم الجديد مصدر الذهب و الفضة، و كان لا بد من قوة كافية لهذه الدول ممثلة في الأساطيل و قد رافق هذا كله زيادات سكانية في أوروبا.

وهكذا كان الاتفاق بين معظم مفكري هذه الفترة على ظهور مفكرين اقتصاديين من القرن 16م إلى القرن 18م، يمثلون الفكر السائد في هذه المرحلة وهو تحقيق سياسة اقتصادية تعمل على زيادة قوة الدولة زيادة ثروتها النقدية.

يطلقه مصطلح التجاريون أو المركنتيليون على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية في أوروبا الغربية منذ بداية القرن 16 وحتى القرن 18.

1- المبادئ الأساسية للتجاريين: قامت فلسفة التجاريين على مبادئ أساسية نوجزها فيما يلي:

- ثروة الأمة مرتبط بكمية المعادن النفيسة التي تملكها:

تعتبر الثروة عند التجاريين هي ما تحوزه من معادن نفيسة من الذهب والفضة، وإن زيادة هذه الثروة هي الدعامة الأساسية لتحقيق قوة الأمة ، وبذلك أولى التجاريون أهمية خاصة للتجارة الخارجية فأكدوا على ضرورة تدخل الدولة في توجيه هذه التجارة مع العالم الخارجي.

- زيادة ثراء الدولة يعتمد على قوتها:

الغاية النهائية من السياسة الاقتصادية للتجاريين هي قوة الدولة وأي واسطة تحقق لها هذه الغاية تهيء لها كل المبررات بصرف النظر عن المبادئ الأخلاقية فالغاية تبرر الوسيلة حسب ما ذكر ميكيافيلي في كتابه الأمير.

– الارتباط بين كمية النقود و مستوى الأسعار:

كان من أثر تدفق المعادن إلى الداخل حدوث ارتفاع عام في الأسعار و ظهور مبكر لنظرية كمية النقود و قد حدثت زيادة في الأسعار أولا في اسبانيا ثم انتقلت إلى بقية أوروبا في أعقاب مسار الذهب و الفضة.

– تحقيق ميزان تجاري رابح:

إن التأثير الآخر للتدفق الكبير للذهب و الفضة إلى الداخل فكان حجم التجارة، و كانت هناك وجهة نظر أن للنقود دور محايد، و كان المعتقد أن حال التجارة تحكمها عوامل أكثر تعقيدا.

و أشار التجاريون بضرورة تدخل الدولة في مسار التجارة الخارجية لتحقيق ميزان تجاري رابح، و ذلك بإخضاع التجارة الدولية لقيود و حتى تحقق الدولة هذه السياسة لا بد من الحصول على المعدن النفيس عن طريق المناجم، أو التجارة أو الصناعة و هذا ما سوف نتعرض إليه في مختلف السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول الأوروبية في ذلك.

2– أبعاد السياسة الاقتصادية عند التجاريون: كانت السياسات المطبقة تختلف من دولة أوروبية إلى أخرى، و نميز ثلاث سياسات و هي:

– السياسة المعدنية الاسبانية:

اعتمدت السياسة الاقتصادية الاسبانية على المستعمرات في الحصول على المعدن النفيس، عن طريق قيامها باستغلال المناجم الموجودة في مستعمراتها بطريقة مباشرة، محصلة بذلك على كميات كبيرة من المعادن، و بهدف حماية هذه السياسة المعدنية أصدرت مجموعة من القوانين كان الهدف منها منع تصدير أو خروج الذهب و الفضة إلى الخارج، إضافة إلى تنظيم التجارة الخارجية ،حيث يلتزم التجار الإسبان بالحصول على ثمن صادراتهم ذهبا و أن يدفع الأجانب عن سلعهم ذهبا أيضا.

ومن آثار هذه السياسة هو توفر اسبانيا على كميات كبيرة من الذهب مما أدى إلى ارتفاع حاد في الأسعار.

– السياسة الصناعية في فرنسا:

الهدف من سياسة فرنسا هو زيادة حصيلة فرنسا من المعادن النفيسة، حيث يجب على فرنسا أن ترجح الصادرات على الواردات بحيث ينتج على ذلك فائض في الميزان التجاري، على أن تكون المنتجات صناعية، و ذلك لأسباب تتميز بها الصناعة عن الزراعة، لأن المنتجات الصناعية ذات قيمة سوقية أكبر إضافة أنها غير خاضعة للظروف الطبيعية مثل الزراعة وقد ثبتت فرنسا عدة أساليب لدعم الصناعة الوطنية و تمويلها.

– السياسة التجارية في إنجلترا:

لقد اهتمت انجلترا بزيادة أرصدتها من الذهب، للخصائص التجارية التي تتمتع بها، و بذلك اعتنت بالنقل البحري عوض عنايتها بالإنتاج، وقد نجحت في ذلك لاعتبارات هامة، منها أسطولها التجاري،يحمل عروض التجارة من و إلى انجلترا، إضافة أن انجلترا قامت بتأسيس شركات خاصة تعمل في مجال الاستيراد و التصدير، كما قامت بإصدار التشريعات الخاصة بالتجارة وما يضمن حماية أسطولها البحري.

3– أهم الأفكار الاقتصادية عند التجاريين:

– احتكار الصادرات: لم يستند تحليل المنافسة و الاحتكار على الآثار الاقتصادية لها، بل استند إلى الفوائد العملية التي يمكن أن تجنيها الدولة من احتكار الصادرات، و ذلك أن الاحتكار في حالة التجارة الخارجية يختلف عنه في التجارة الداخلية في هذه الحالة ينجم عن الاحتكار نفع خالص للدولة بالنسبة للدول الأخرى.

– الرقابة على الصرف : أخضعت التجارة عند التجاريون لرقابة الدولة، مما أدى إلى الأخذ نظم قريبة من أنظمة الصرف الحديثة، كما أخضعت كل الأنشطة الاقتصادية لرقابة الدولة، و ذلك من أجل السيطرة على حصيلة التجارة الخارجية، ومن المعادن النفسية.

– **الميزان التجاري** : كان الهدف الأساسي للدولة لدى التجاريين هي تحقيق فائض ايجابي في الميزان التجاري عن طريق زيادة الصادرات بالنسبة للواردات، ويمثل الميزان التجاري تقدما علميا يحسب لصالح التجاريين، كما يمثل أداة تحليل مجردة و ليست مجرد ظاهرة مادية، حيث يعتبر الميزان التجاري بداية التحليل العلمي.

4– انتقادات الفكر الماركنتيلي:

لقد وجهت انتقادات للفكر الماركنتيلي من قبل المفكرين الاقتصاديين، حيث تبلورت هذه الانتقادات فيما يلي:

– خطأ في تحديد مفهوم الثروة حيث اعتبر الماركنتليون أن ثروة الأمة تتمثل فيما تمتلكه من الذهب و الفضة أي المعادن النفسية، و خطأ في تصور تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة أو بصورة مستمرة يؤدي إلى تدفق النقود الذهبية من الخارج إلى الداخل.

باعتبار هذا سوف يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة والتي سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، كما يترتب على ذلك أن تصبح السلع المحلية أكثرا سعرا من تلك المستوردة، فيؤدي ذلك إلى قلة الصادرات و زيادة الواردات ، مما سيؤدي إلى انسياب الذهب إلى الخارج و ظهور عجز في الميزان التجاري مرة أخرى.

– مبالغة أصحاب المذهب التجاري في أهمية التجارة الخارجية جعلهم يبنون سياسات اقتصادية، تقود إلى تخفيض تكاليف الإنتاج و منها الأجور ، كما أدى التركيز على تطوير الصناعة و دعمها بغرض دعم التجارة الخارجية ، بالإضافة إلى تطوير قطاع الصناعة على حساب القطاع الزراعي.

– تعد السياسات الاستعمارية التي تبنتها الدول الأوروبية من أجل استغلال المستعمرات وسكانها من أسوء الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لهذه المدرسة.

ثانيا: المذهب الطبيعي (الفيزيوقراطي).

اهتم المذهب الطبيعي بالموضوعات التاريخية و الاقتصادية، و السياسية ، إذ اهتم هذا المذهب بالنزعة الفردية و الحرية الفردية، استجابة للتطور الطبيعي في الفكر الاقتصادي و النظام الاقتصادي، بعد إخفاق المذهب التجاري الذي ساد أوروبا لأكثر من ثلاثة قرون في استيعاب حاجات المرحلة

الجديدة من تطور النظام الرأسمالي، حيث نظر إلى تدخل الدولة بارتياب، فكان القانون الطبيعي الذي يتيح للأفراد الحرية الكاملة و المساواة هي البديل الموضوعي للمذهب التجاري.

فقد كانت السياسة التجارية في ظل الدولة التي سادت أوروبا منذ القرن 14م، واستمرت إلى ما بعد الاكتشافات الجغرافية حتى مطلع القرن 18م قد أدت إلى تراكم رأسمالي كبير، بعدها تحول الاهتمام من التجارة إلى الإنتاج، حيث تحولت العلاقة من علاقة التاجر و رجل المال إلى علاقة بين رأس المال و العمل، فأعيد الاعتبار للزراعة كون الأرض مصدر فائض الإنتاج في الاقتصاد، و قد حدد العامل الأساسي للثروة القومية هي الأرض.

و جاء فرانسوا كيناي Frnçoisquensnay (1694- 1774 م) ليصنف هذه الأفكار ضمن الأطر العملية والتطبيقية في تحليل الناتج القومي و توزيع الثروة و التراكم.

و قد ظهر كتابه الاقتصادي الجدول الاقتصادي سنة 1758م، حين شبه فيه حركة دوران الثروة في الاقتصاد، بحركة دوران الدورة الدموية في جسم الإنسان، و سند الفكر الطبيعي إلى مفهومين أساسيين هما:

- السلوك السيكولوجي الذي يحدد الأعمال الاجتماعية، و التي يعتمد بدورها على التنظيم الطبيعي للاقتصاد القومي.

- السلوك الاقتصادي الذي يحدد على أساس فكرة الناتج الصافي.

1- الهيكل الطبقي الفيزيوقراطي

يرتبط الهيكل الطبقي الفيزيوقراطي بفكرة الناتج الصافي، ففي هذا الهيكل يكون أصحاب الأرض أو الملاك الذين كانوا يوجهون الإنتاج الزراعي، أو يشرفون عليه أو يترأسونه و إليهم كان يؤول الجانب الأساسي عند الناتج الصافي، و عليهم تقع المسؤوليات الاجتماعية و السياسية للجماعة والدولة والطبقة المنتجة التي يقوم أصحابها بالعمل الزراعي ، والذين بعد أن تدفع مكافآتهم يذهب الناتج الصافي إلى الملاك.

أما الطبقة غير المنتجة والعقيمة فهم التجار و الصناعيون و الحرفيون يفترض كيناي أن تكون الثروة القومية قد نتجت عن فعاليات حقيقية موزعة على نسق يندرج فيه المزارعون الذين ينتجون الحبوب و

يمتلكون الثروة الحيوانية و البذور و مكافأة العمل و يدفعون الربح لملاك الأرض، والحرفيون ينتجون السلع الصناعية، ويستهلكون جزءا من الحبوب المنتجة محليا، و بعض السلع الأجنبية المستوردة كمواد خام، و العمال الذين يعملون لدى المزارعين ويستلمون الأجور، و التجار الذين يبيعون السلع المستوردة و يشترون الحبوب لغرض التجارة و التصدير، و ملاك الأرض الذين يملكون الأرض و يتسلمون الربح من المزارعين.

2- التحليل الاقتصادي عند الطبيعيين:

يتناول التحليل الاقتصادي عند الطبيعيين عدة جوانب متمثلة في فكرة النظام الطبيعي، فكرة الثروة، وفكرة النقود و الأسعار، وفكرة الضريبة، وفكرة دورة الدخل (الدورة الاقتصادية).

- النظام الطبيعي : يعتقد الطبيعيون بوجود نظام طبيعي، يوافق بين المصالح المتعددة في المجتمع، ويتكون من مجموعة الأنظمة تحقق الرخاء للجماعة و يساعد على ازدهار الزراعة، و يستند هذا النظام إلى فكرة الملكية في صورها المتعددة و التي تشمل الملكية الشخصية و الملكية المنقولة وهي حق الشخص من عمله، و الملكية العقارية المتمثلة في ملكية الأراضي الزراعية ، و يهدف هذا النظام إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

و تهدف أيضا النظرة إلى القوانين الطبيعية إلى تبرير الفوارق الاجتماعية، و في ذلك يقول فرانسواكيناي إن انعدام المساواة هو ثمرة تفاعل القوانين الطبيعية، و إذا كانت القوانين تبدو للبعض غير عادلة أو غير ملائمة ، فما ذلك إلا لضيق تفكير ال بشر الذي لا يمكن أن يحيط بجميع الآثار المترتبة عليها، فالأمطار تضايق المسافرين، لكنها تنبت الزرع و تحي موات الأرض.

- الثروة: اعتبر الطبيعيون أن ثروة الأمة تمثل في الإنتاج، حيث عرف على أنه: "كل عمل يخلق ناتجا صافيا بمعنى أن هذا العمل يضيف مقدارا من الموارد أكبر من ذلك المقدار الذي قد تم بذله في عملية الإنتاج، و على أساس هذا التعريف اعتبر الطبيعيون أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الوحيد الذي يعتبر نشاطا منتجا.

أما بالنسبة للصناعة والتجارة فهما مجرد تحويل دون إضافة ناتج صاف جديد، واعتبرت كلا من الصناعة والتجارة أعمالا عقيم ة، وانطلاقا من هذا فطبقة الصناع و التجار و أصحاب المهن الحرة هم أصحاب الطبقة العقيمة التي لا تخلق ثروة.

– **النقود و الأسعار**: لقد اعتمد فرانسوا كيناي نظرية تكاليف الإنتاج في تحديد أسعار السلع المصنعة، انطلاقا من أن الصناعة عاجزة عن خلق قيم جديدة، بل إنها تعمل فقط على جمع القيم الموجودة أصلا.

أما السعر الطبيعي للسلع المصنعة فقد كان يحدد بعدد من الأسعار الأخرى، و تتمثل المصاريف التي يتحملها المنتجون في سبيل تضييع السلعة و المصاريف التي يتحملها التجار من أجل نقلها.

و يعتبر كيناي أن المنافسة هي عامل أساسي في كيفية تحديد الأسعار.

– **الضريبة**: بما أن الزراعة هي مصدر كل ثروة الدولة و ثروة كل المواطنين، ونتيجة لذلك لم يكن تشجيع الزراعة ودعمها مجد سبيل إلى الرفاهية، بل ترتب على ذلك أن الضرائب على الزراع يجب أن تكون معتدلة و أن عمليات فرض الضرائب على المزارعين يجب ألا تكون استغلالية أو متقلبة، و بذلك يجب أن تقع جميع الضرائب على المصدر الأخير للثروة، و يكون من الأفضل أن تفرض الضرائب على مالك الأرض أو المزارع الذي يزرعها.

– **دورة الدخل (الدورة الاقتصادية)**: شبه فرانسوا كيناي تداول الناتج من الزراعة في الحياة الاقتصادية بالدورة الدموية في جسم الإنسان و بذلك انطلاقا من وجود ثلاث طبقات كما ذكرنا سابقا، حيث يوزع الناتج من الزراعة فيما بين الزراع و ملاك الأرض، ثم قيام طبقة ملاك الأرض وطبقة الصناع و التجار باتفاق هذا الدخل ثانية على الناتج الصافي للزراعة.

4– تقييم المذهب الطبيعي:

أعتبر الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيناي من الاختراعات الكبيرة في تاريخ البشرية نظرا للجهود التي بذلها في تركيبه، حيث وضح صورة التبادل بين الطبقات المنتجة و الطبقات العقيمة، حيث يوضح أن كل المشاركين في الفعالية الاقتصادية يحصلون على حاجاتهم الأساسية للعيش ثم الاستمرار في العمل ، باستثناء ملاك الأرض الذين يحصلون على عائد هو ربح الأرض من دون تقديم منتج صاف، و أن كل المشاركين في الفعالية الاقتصادية يقدمون منتجا صافيا أو قيمة مضافة و يس لمون دخولا باستثناء المزراعين.

و بما أن الكل يحصل على دخل ضروري للعيش للاستمرار في العمل باستثناء ملاك الأرض قانون العدالة "عدالة القانون الطبيعي" تستوجب أن يدفع الملاك على دخولهم المحصلة من ريوع الأرض "،

ورغم ما حققه الطبيعيون على صعيد التحليل الاقتصادي حيث مثل التحليل الفيزيوقراطي بداية التحليل العلمي الصحيح بالنسبة للنشاط الاقتصادي إلا أنه انتقد في عدة جوانب أبرزها إن فكرة الناتج الصافي لا تختص في المنفعة، فالزراعة ليست وحدها النشاط المنتج.